مصر، اعتباراً من بداية الاخذ بتجربة تعدد الاحزاب في العام ١٩٧٦، وحتى الآن.

وقد اغفلنا احزاباً أخرى قد تظهر، قانونياً، قريباً، كالحزب الناصري ـ تنظيم تحالف قوى الشعب العامل، واحزاب أخرى رفض التصريح بقيامها، كحزب الجبهة الوطنية. وهذان الحزبان تقدما ببرنامجين الى لجنة شؤون الاحزاب، متضمنين الحديث عن القضية الفلسطينية.

كذلك اغفلنا الحديث عن قوى سياسية أخرى لها مواقف من القضية الفلسطينية، كالاخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي العربي الناصري، لان الاخوان لم يؤسسوا حزباً لهم، كما ان الحزب العربي الناصري ما يزال تحت التأسيس. ولهذا فاننا لن نتعرض الا لمواقف الاحزاب القائمة، قانونياً، تجاه القضية الفلسطينية.

١ ـ **الوسط**: حين أُسِّس حزب مصر العربي الاشتراكي (الوسط)، برئاسة ممدوح سالم، كان معروفاً انه حزب السادات. وانه ـ أي السادات ـ هو الذي اختار قياداته، وبالتالي فقد التزم الحزب بسياساته التزاماً حرفياً، وايده في كل اجراء اتخذه. ولهذا كان طبيعياً ان يؤيد الحزب زيارته للقدس في العام ١٩٧٧، ويدافع عنها ضد الذين انتقدوها، ويعتبرها عملاً مجيداً. كما أيد الحزب اتفاقيتي كامب ـ ديفيد على الرغم من انه كان تفكك بعد انشاء الحزب الوطني الديمقراطي. وجاء التأييد لكامب ديفيد من قبل السبعة وعشرين نائباً في مجلس الشعب، الذين رفضوا ان يهجروا الحزب وينضموا الى الحزب الوطني، وصمموا على ان يبقوا في «حزب مصر...» ويتحولوا الى معارضة من داخل النظام. ولهذا جاء تأييدهم مشوباً ببعض التحفظات، خاصة بالنسبة إلى طريقة توزيع القوات المصرية في سيناء، نظراً لانها جعلتها مكشوفة من الناحية العسكرية، وتحت رحمة اسرائيل اذا ما قررت هذه مهاجمة مصر. وكان اكثر الاعضاء رفضا للجانب العسكري في اتفاقيتي كامب ـ ديفيد هو الفريق مدكور ابو العز، القائد الاسبق لسلاح الطيران المصري، الذي عين لمدة محدودة بعد هزيمة حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧. وبعد ذلك، انتهى الحزب. ولم يكن له وجود حين وقّع السادات على معاهدة الصلح مع اسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) سنة ١٩٧٩، الا ان المرحوم المهندس عبدالعظيم ابو العطا (السكرتير المساعد لحزب مصر، وكان وزيراً للزراعة والري)، الذي اصبح بمثابة زعيم المجموعة التي رفضت الانضمام للحزب الوطني وآثرت التمسك بحزب مصر العربي الاشتراكي، انتقد، بشدة، عمليات تطبيع العلاقات مع اسرائيل. كما هاجم بعنف العرض الذي تقدم به السادات إلى مناحيم بيغن بامداد اسرائيل بمياه النيل. ووقع على بيانات تندد بهذه السياسات، كما شارك في مؤتمرات وندوات نظمت في القاهرة للاعتراض على سياسات السادات. ولهذا اصدر السادات أمراً شخصياً بادراج اسمه ضمن قائمة الذين اعتقلهم في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ (ومات في السجن).

٢ ـ **الحزب الوطني الديمقراطي**: بمجرد انشائه، ايد الحزب اتفاقيتي كامب ديفيد. وهو الذي نظم استقبال السادات عند مجيئه من الولايات المتحدة الاميركية، بعد التوقيع على الاتفاقيتين. كما ايد الحزب معاهدة الصلح مع اسرائيل في آذار (مارس) ١٩٧٩، وبدأ يقيم علاقات مع حزبي العمل والليكود الاسرائيليين، ويتبادل زيارات الوفود معهما. بل لقد نشأ داخل الحزب ما يمكن ان نسميه «لوبي اسرائيلي» يفضل ـ صراحة ـ اسرائيل على باقي الدول العربية، وله صداقات وارتباطات واضحة بالاسرائيليين وبالمصالح اليهودية في اوروبا واميركا. وهذا اللوبي ضم عدداً من المسؤولين، في مقدمهم د. مصطفى خليل، الذي عين رئيساً للوزارة، بعد استقالة ممدوح سالم العام ١٩٧٨، ونائباً لرئيس الحزب الوطني للشؤون الخارجية؛ وكذلك عثمان احمد عثمان؛ وغيرهما. وهذه العناصر التي هيمنت، عملياً، على توجهات الحزب، وان كان من الضروري ان نوضح ان هناك عناصر قيادية في الحزب، مثل د. فؤاد محي الدين، تبنت كل سياسات السادات نحو اسرائيل ودافعت عنها، وذلك لكونهم موظفين؛ لكنهم كانوا حريصين، في الوقت ذاته، على عدم التورط اكثر من اللازم في الترويج لهذه السياسات، حتى لا يقال عنهم انهم يتبنون وجهات نظر اسرائيل، مفضلين ان يتولى هذه المهمة مصطفى خليل وعثمان احمد عثمان. ولهذا، فانهم لم يباركوا، علناً او عملياً، عمليات الاتصال بالاسرائيليين التي قامت بها عناصر عديدة بدعم من الحزب،